

الفصل الخامس

الصناعة فى مصر من تطبيق الحماية الجمركية حتى أوائل
الخمسينات

(١٩٣٠ - ١٩٥٢)

أولا : النمو الصناعى من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية.

ثانيا : النمو الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢ .

تلعب السياسات الاقتصادية دورا مؤثرا فى الصناعة ، ويتمثل أوجه هذا التأثير فى زيادة أو نقص معدلات الاستثمار الصناعى ، وفى اختيار منهج التصنيع الملائم وفى درجة النمو الصناعى . وفى الثلاثينات حدثت محاولات للتحويل عن تصدير القطن ، إلى تصنيع بدائل الواردات ، كان البطل فيها الحماية الجمركية التى جاءت كرد على أزمة الزراعة ، والركود العالمى ، وبروز حركة وطنية قوية .

وفى إطار هذا الفصل سوف نتتبع سير النمو الصناعى فى مصر منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى تغير فيها إطار السياسة بتغير النظام الاقتصادى (المشروع الخاص بالحر) الذى ساد حتى منتصف الخمسينات ، وفى هذا الإطار تعد الرسوم الجمركية والسيطرة على الواردات أحد أدوات السياسة الاقتصادية التى عملت على تشجيع الاستثمار فى الصناعة من جانب ، وإنتاج سلعا محليا تحل محل الواردات من جانب آخر . وينقسم هذا الفصل إلى جزئين ، الأول يعرض للنمو الصناعى منذ ١٩٢٠ حتى الحرب العالمية الثانية . أما الآخر فيوضح ما طرأ على النمو الصناعى من تغير من الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أولا ، النمو الصناعى فى مصر من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية ،

تعد حقبة الحماية الجمركية هى الفترة الثانية " الحقيقية " لعمليات النمو الصناعى فى مصر بعد ضرب وإحباط المحاولة الأولى على يد محمد على . وللإنصاف كل الإنصاف أن مخاض التصنيع فى مصر فى هذه الحقبة يبدأ من التمهير تحت قيادة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، وعلى وجه التحديد حينما أسس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ، تلك الفترة التى نمت فيها الوعى الوطنى . وإذا كان الوعى القومى قد ثار فى عام ١٩١٩ لتحقيق الأمانى القومية ، فإن نمو الوعى الاقتصادى قد سار موازيا له لتعظيمه وتقويته ، ويتضح ذلك فى إنشاء بنك مصر وشركاته المتعددة وتمهير الاقتصاد المصرى (١) .

وعلى الرغم من أن صرح بنك مصر قام فى عام ١٩٢٠ برؤس أموال مصرية ليقوم

(١) عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ص ١١١ - ١١٢ .

وينشر الكثير من الصناعات ، إلا أنه لم يتجنب شُرور الاحتكارات الأجنبية التي حاولت تضيق الخناق حوله ، ونكوصه عن الاضطلاع بالنور الوطنى الذى قام من أجله . وجدير بالذكر أن الشُرور الاحتكارية لم تنفُض من حول بنك مصر . إلا بتعديل السياسة الجمركية وقيام اتحاد الصناعات المصرية ، وإنشاء وزارة التجارة والصناعة المصرية ، إلى أن توج كل ذلك فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ صدر النظام الجمركى الجديد لحماية الصناعة الناشئة ، والذي من خلاله فرضت ضرائب عالية على المصنوعات الخارجية التي يمكن صنعها محليا (١) .

وتعد الإجراءات الحمائية فى عام ١٩٣٠ من أهم الإجراءات التي أمنت بها الحكومة النمو الصناعى فى مصر ، تلك التي صدرت وقت أن التف الكساد بريقة الاقتصاد العالمى ، وحققت أسعار الكثير من السلع انخفاضا ملحوظا عن مستوياتها . ويعنى ذلك أن فرض التعريفات الجمركية على السلع حققت ارتفاعا ملحوظا إذا ما قيست بالرسوم الاسمية كنسبة من الثمن . وجدير بالبيان أن التعريفات الجمركية حتى عام ١٩٣٠ كانت تمثل سياسة مالية مجردة فى طابعها ، ولكنها ما كادت الحكومة تحقق استقلالها المالى ، حتى تخلت عن سياستها التقليدية فى حرية التجارة ، واتجهت إلى تأمين الحماية للصناعات المحلية . لقد أعادت الحكومة تحت ضغط اتحاد الصناعات المصرية النظر فى كثير من رسوم الاستيراد وعلى الأخص رسوم المصنوعات المحلية . وعلى ذلك يمكن القول أن الحكومة فى ذلك الوقت وقفت من أجل تعزيز الصناعة وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، وأن الحواجز الجمركية مهدت لقيام صناعة وطنية تقوم على الاعتماد على الذات (٢) .

ويعتبر وضع التعريفات الجمركية الجديدة بداية النهضة الصناعية الجديدة ، وبداية المشروع القومى ، وأحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى المصرى ، وتاريخ قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير . إن التعديل الجمركى الذى طرأ على الرسوم الجمركية فى عام ١٩٣٠ كان بمثابة الدفعة القوية لوجود الصناعة ذات الإنتاج الكبير ، خاصة وأن الحكومة أخذت على عاتقها توفير كافة السبل لتشجيع الصناعة كتخفيض أجور نقل المنتجات الصناعية بالسبك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية ، وتقديم القروض اللازمة للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر (٣) .

(١) شهدي عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر : ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، ص ٥٧ .

(٢) اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

لقد شهدت الصناعة فى عام ١٩٣٠ اهتماما بالغا لم يسبق له مثيل من قبل الحكومة المصرية ، حيث فرضت ضرائب تصاعدية على واردات المواد الخام والسلع شبه المصنعة وقامة الصنع . وإذا كان هذا الإجراء من قبل الحكومة المصرية قد ساعد فى تدعيم بعض الصناعات الناشئة فى ذلك الوقت ، فإن الصناعة فى مصر بوجه عام كانت تعاني من ندرة رؤوس الأموال وضعف المستوى المهارى للعمال وضيق السوق المحلى . وهذه الصناعات كانت تعتمد على المواد الخام المحلية ذات الطابع الزراعى ، وقد احتلت صناعة الغزل والنسيج مكان الصدارة بين الصناعات المصرية فى تلبية احتياجات السوق المحلية . وثمة صناعات أخرى مألوفة تواجدت بجانب هذه الصناعات مثل : الصناعات الغذائية والأحذية والمنتجات الجلدية وتكرير السكر والمزجاج والأسمنت والسجائر (١) .

والمواقع أن التغييرات التى طرأت على التعريفات الجمركية فى عام ١٩٣٠ لم تقف عند هذا الحد ، بل طرأ عليها تعديل فيما بين سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ . وجدير بالتوضيح أن ارتفاع قدر التعريفات الجمركية ، كان يهدف إلى حماية الصناعة القائمة بعكس ما كان قائما فى عام ١٩٣٠ ، حين سعت الحكومة هذه المرة إلى ملء خزائنها فقط . وغنى عن البيان أنه حتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يطرأ أى تعديل على الرسوم القيمية بطريقة جذرية إلا فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ ، إذ زادت عدة مرات ولكن لم تتجاوز ما كانت عليه فى الثلاثينات . وفى فبراير من عام ١٩٤٩ فرضت قيعة إضافية على السلع الكمالية ، وأدخلت تعديلات أخرى كان من شأنها إعفاء معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعى . وفى عام ١٩٥٢ فرض رسم إضافى قيمي على مجموعة البنود الجمركية يفوق ما كان عليه فى مرسوم عام ١٩٤٩ ، ورفعت الرسوم إلى ما يصل إلى مرتبة الخطر على بعض السلع الكمالية ، الأمر الذى يعنى أن فترة الخمسينات شهدت تعديلا فى الرسوم القيمية والتنوعى للعديد من بنود الحماية الجمركية (٢) .

صفوة ما سبق أن الرسوم الجمركية من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ طرأ عليها كثير من التعديل . فإذا كانت فى الثلاثينات والأربعينات قد وضعت بالأساس من أجل تحقيق أغراض مالية ، إذ كانت ليست حكرا فقط على الصناعة ، بل كانت حماية الزراعة

(١) آلان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة السيد الحسينى ، ص ٢٤٠ .

(٢) مابروورضوان ، التصنيع فى مصر ، ص ٨٤ - ٨٥ .

وانظر أيضا حول ذلك الموضوع :

أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٦٣ .

هدفا أساسيا خلال فترة الكساد الكبير ، فإن الحماية الجمركية منذ الخمسينات
أضحت أكثر محاباة للصناعة .

وتعد الرسوم الجمركية الحمائية أحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى وذات صلة
مباشرة بمنهج الاستعاضة عن الواردات . وتلعب الحماية الجمركية دورا أساسيا فى إدخال
مراحل جديدة من التصنيع لم يهتم بها الاقتصاد الاستعماري ما خلا المواد الأولية اللازمة
لسلع التصدير وإنتاج المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية البسيطة ، وتصنيع السلع التى
تحميها الميزات الطبيعية ، أو تكاليف النقل المرتفعة . لقد هيأت الرسوم الجمركية الحمائية
فرض الحماية للصناعة فى إطار منهج الاستعاضة عن الواردات ، تلك التى تمتعت بها
منذ البداية السلع الاستهلاكية بصفة عامة . وقد تسعى الحماية الجمركية إلى وجود رسوم
مرتفعة على السلع الاستهلاكية ، ومعدلات أقل للسلع الوسيطة ، وأقل من ذلك للسلع
الرأسمالية^(١) .

لقد نمت الصناعة المصرية نموا مضطربا نتيجة تطبيق التعريفات الجمركية فى عام
١٩٢٠ . وتبدى ذلك فى زيادة عدد المصانع منذ هذا العام . وفى الفترة بين عامى ١٩٢٠ -
١٩٢٦ شهدت مصر توسعا فى النمو الصناعى ، اذ بدأت فى هذه الفترة أكبر شركات الغزل
والنسيج فى مصر والشرق الأوسط (شركة مصر للغزل والنسيج) ، مما أدى إلى أضعاف
الطابع السياسى على عملية التصنيع فى مصر^(٢) . كما بدأ الكثير من المصانع فى التوسع
نتيجة زيادة فرص السوق أمامها ، وتحجيم المنافسة الأجنبية ، وتوافر المواد الأولية لهذه
الصناعات . لقد ساهمت هذه التعريفات الجمركية فى انخفاض الواردات من المنتجات المصنوعة
وزيادة الوارد من الخامات اللازمة للصناعة المصرية ، وزيادة الصادرات
من المصنوعات المصرية ، وانخفضت الصادرات من الخامات المصرية الداخلة
فى الصناعة^(٣) .

كما لعبت التعريفات الجمركية دور المنقذ لكثير من الصناعات . فقد كانت صناعة الغزل
والنسيج تعاني الكثير من جراء الأزمة العالمية وكاد المصنعان الكبيران الأكيان (الغزل الأهلية
والمحلة الكبرى) يقلسان لولا جهود الحكومة والتعريفات الجمركية . ويعود الفضل كل الفضل

(١) مابرو ورضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) محمد سيد حافظ ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) اريك دافيز ، مازق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، ص ٦٦١ .

أيضا للتعريف الجمركية في زيادة كميات الاستهلاك من الأقطان في المصنعين المذكورين إلى حوالي ٢٢ ضعفا ، حيث ارتفعت من ٥٢ ألف قنطار في عام ١٩٣٠ إلى حوالي ٦٦٢ ألف قنطارا في عام ١٩٣٩ . ولم تقف حدود الحماية الجمركية عند ذلك ، بل امتدت لتشمل عدة صناعات أخرى مثل : الأسمنت والجلود والسكر ، وكذلك ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية من ٧ مليون جنيه في عام ١٩١٩ إلى ١٠ مليون جنيه في عام ١٩٣٠ ، ثم إلى ٢٢ مليون جنيه عام ١٩٣٦ ، ثم ٢٤ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ ، ٣٣ مليون جنيه في عام ١٩٤٦ . أي أن النسبة زادت حوالي ٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل ٥ سنوات (١) .

وبالنظر الى صناعة الغزل من القطن نجدها قد زادت من ٢٫٩ مليون طن عام ١٩٣٠ إلى ٢٣٫٩ مليون طن في عام ١٩٣٩ ، أي أكثر من ١٠ أضعاف في تسعة أعوام . وزاد إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون متر في عام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون متر في عام ١٩٣٩ ، أي أكثر من سبعة أضعاف في تسعة أعوام ، وزاد إنتاج السكر المحلي من ١٤٠ ألف طن عام ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن في عام ١٩٣٧ ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف طن متوسط سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٨ ، إلى ثلاثة آلاف طن في عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الإنتاج المحلي . وأيضا رافق كل ذلك زيادة في عدد العمال ، إذ زاد عدد العمال في أهم الصناعات من ٢٩٨ ألف عامل في عام ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل في عام ١٩٣٧ . وكان معدل استيعاب الصناعات التحويلية من الأيدي العاملة تبلغ ٦٤٠٠ عامل في المتوسط في السنة ، في حين تبلغ الزيادة في الأيدي العاملة حوالي ١٣٠ ألف شخص ، أي أن الصناعة التحويلية كانت تستوعب نحو ٥ ٪ من الزيادة السنوية من الأيدي العاملة وهي نسبة ضئيلة جدا (٢) . ويقدر عيساوي أنه في عام ١٩٢٧ بلغ عدد العمال في الورش التي تستخدم عنده عمال حوالي ١٩٥ ألف شخص ، وبعد عقد كامل بلغ عدد العمال حوالي ١٥٥ ألف عامل . وفي عام ١٩٤٧ بلغ حوالي ٢٧٨ ألف عامل ، وذلك بفعل الحرب العالمية الثانية (٣) . نخلص مما سبق أن التعريف الجمركية كانت دافعا قويا للنمو الصناعي في مصر بما دعمتها وما أعطتها من قوة وقدرة على المنافسة لأول مرة في حياتها .

J.Watrbury, op. cit., p.60.

(١)

(٢) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية ... مرجع سابق ذكره ، ص ١٥٩ .

Ch. Issawi, op. cit., p.44.

(٣)

لقد أدت السياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية نتيجة الحماية الجمركية إلى قلق الحكومة البريطانية ، نتيجة انخفاض كميات المنسوجات المصنوعة التي كانت تستوردها من مصانع نسيجها . لقد انخفضت نسبة السيطرة على السوق المصرية للمنسوجات ، إذ بلغت في عام ١٩٢٥ حوالي ٧١٫٨ ٪ . وفي عام ١٩٢٨ لم يسيطر البريطانيون إلا على حوالي ٢٧ ٪ من المنسوجات القطنية في السوق المصرية . وكسر كل ذلك وتخطيه حاولت الشركات البريطانية كسر حواجز التعريفات الجمركية وإقامة مشروعات مشتركة (بريطانية - مصرية) . ولكن بشكل عام فإنه نتيجة لكل السياسات ، تعد هذه الفترة بحق ذات تأثير كبير في تنشيط التشكل الرأسمالي ، ومن ثم في قيام الطبقة الرأسمالية الصناعية (١) .

وينبغي أن نوضح في هذا الصدد ، أن معظم الشركات التي أقيمت في الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٩ كان معظمها من الشركات الصناعية التي تعمل في إنتاج صناعة النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية . وكما ذكرنا قبل قليل ، فإن فترة أوائل الثلاثينات في مصر تعتبر بحق فترة قيام ومولد البرجوازية الصناعية المصرية ، وذلك نتيجة لصدور القوانين التي سمحت بأن يكون اثنان على الأقل من مديري الشركة التي تتأسس بتسجيل مصري من الرعايا المصريين ، وأن يكون ٥٠ ٪ على الأقل من العاملين مصريين . ونتيجة لذلك حظى الساسة ورجال الأعمال المصريين بأهمية كبرى في إنشاء الشركات الجديدة ، وأضحى من المهم أن يضم مجلس إدارة أية شركة عددا من المصريين البارزين سياسيا واجتماعيا وسلطويا . لقد تزامن إنشاء الشركات الصناعية الحديثة مع مولد البرجوازية المصرية (٢) . إن تكاتف العناصر الثلاث الآتية : بروز التنافس بين القوى الامبريالية ، وتطبيق الحماية الجمركية ، وظهور البرجوازية الصناعية ، كان له عظيم الأثر في تطور وإيجاد الشركات الصناعية وخاصة مجموعة شركات بنك مصر التي تعد بحق القوى المحركة للنمو الصناعي في مصر .

لقد شهدت فترة ما بين الحربين الأولى والثانية في مصر بداية النمو الصناعي وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، تلك الفترة التي يؤرخ لها بنقطة التحول المضيق في تاريخ الصناعة المصرية ، نتيجة ثلاثة أمور هامة هي : الأزمة التي انتابت قطاع التصدير ، وظهور المشروع الوطني ، والحماية الجمركية في عام ١٩٢٠ .

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٩ .

(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

وإذا كانت الثلاث عوامل السابقة تساعد في فهم وثبات النمو الصناعي الذي حدث في أواخر العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، إلا أن أهمها قاطبة هي الحماية الجمركية التي لعبت دورا هاما في تحقيق قفزات هائلة في معدلات النمو الصناعي . ولكن في الوقت ذاته لا نعتبر أن فرض الحماية الجمركية مبررا وحيدا لتفسير النهضة الصناعية فقط . وعلى الرغم من أن التصنيع المصري الذي اتسم بالطابع الاستهلاكي كفل له كل الحماية في هذه الفترة ، إلا أنه تعرض للإفلاس في عام ١٩٣٩ ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى الأزمة التي تعرض لها بنك مصر نتيجة كثرة سحب ودائعه أثر إعلان الحرب ، ولكن يرجع أيضا إلى الأساليب الانتقامية الموجهة إليه من قبل الوزارة القائمة آنذاك (١) .

إن هذه الأحداث تفسر ما حدث لحركة الصناعة في مصر في الثلاثينات من نمو مضطرد . فإذا كانت قوة الضغط الخارجى قد عجلت بدحض المحاولة الأولى لبناء صناعة حديثة ، فإن وهن وتهاوى هذا الضغط هو الذى سمح لمصر بإعادة النهضة الصناعية ، إذ أننا لا نميل إلى تعليق أهمية كبيرة على استرداد البلاد لحريتها في فرض التعريفات الجمركية الحمائية لتفسير النهضة الصناعية . إن النهضة الصناعية التي شهدتها مصر ما كانت تتحقق لو كان الاقتصاد الغربى في الفترة نفسها يمر بفترة رخاء وتوسع في التصدير والاستثمار . ففي ظل درجة أكبر من الاستقلال السياسى ومن القدرة العسكرية أجبرت مصر على إلغاء ما كانت تتمتع به صناعاتها من حماية، وكان ذلك وقت ازدهار وتوسع الصناعة الأوربية . أى أن ثمة علاقة بين ازدهار ونمو التصنيع في مصر ، وحالات التدهور التي تشهدها أوروبا ، وهذا ما سيتضح بشكل جلى في سياق الحديث عن النمو الصناعي في فترة الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثانيا ، النمو الصناعي غذاء الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢ .

إذا كان التطور الذى حدث للصناعة في مصر يرجع الى العوامل الداخلية (التعريفات الجمركية في عام ١٩٢٠ ، وبروز وتنامى الوعي القومى ، ونشاط مجموعة بنك مصر) ، فإن العوامل الخارجية تلعب نفس الدور . وعلى الرغم من أن فترة الحماية الجمركية في عام ١٩٢٠ تعد نقطة التحول الجديدة في تاريخ النمو الصناعي في مصر ، تلك التى هيات لموجه جديدة من الصناعة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، إلا أن فتره الحرب العالمية الثانية التى جاءت في أعقاب الكساد تعد عاملا مساعدا في تعجيل وتعظيم

(١) مابروورضوان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وتأثر النمو الصناعى من خلال نفس المنهج . إن هذه الحقبة تعد بداية عهد جديد فى تاريخ الصناعة (١) .

وفى هذا المقام يمكن أن نذهب إلى أن حركة التصنيع فى ذلك الوقت كانت " مدفوعة الطلب " ، أى أنها اقيمت لمواجهة طلب موجود فعلا ، أى أن السوق الذى تخدمه هذه الصناعة الجيدة كان مقيما من قبل . وحقيقة الأمر أن هذه الصناعات كان الهدف من وجودها أساسا هو سد حاجة الطلب المحلى ، وكذا حاجة الطلب الأجنبى الموجود فى مصر . إن جوهر حركة الصناعة فى هذه الفترة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، وشجعتهما الإجراءات الحمائية التى غلفتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت شبه احتكار لهذه السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة (٢) .

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى قد خلقت فى مصر بوادر قيام نوع من النمو الصناعى فى فترة ما بين الحربين العالميتين ورغم ما أقيم من صناعة فى مصر صبيحة الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها أقيمت فى ظل هيكل اقتصادى متخلف ، تتضح فيه مشكلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو فى الزراعة والصناعة ، وتدهور توزيع الدخل فى الريف والحضر ، فضلا عن نقص رؤوس الأموال ، وتصدير المواد الأولية وخاصة القطن (٣) .

لقد كان للحرب العالمية الثانية فى النمو الصناعى نفس الأثر الذى تركته الحرب الأولى . لقد ازداد الاعتماد عليها فى سد حاجة الطلب المحلى فى مصر على السلع المصنعة ، ذلك الطلب الذى ازداد بسبب وجود الجيوش المتحاربة فى مصر . لقد أضحت مصر رأس جسر حربى استراتيجى لبريطانيا فى الشرق الأوسط وقاعدة أساسية لإمداد القوات البريطانية بالموءن ، ومن ثم وضع اقتصادها ومرافقها ومواردها البشرية وجيشها تحت امرة القيادة البريطانية (٤) . لقد كانت المنتجات الصناعية المصرية تستخدم أيضا فى سد حاجة بعض البلدان المجاورة التى خلق فيها مركز تموين الشرق الأوسط أو المركز الأنجلو أمريكى حينذاك

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣ .

(٢) سعد الدين إبراهيم وعمرو محى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، فى : مصر فى ربيع قرن ، ص ٣١٧ .

(٣) محمد بويدار ، الاتجاه الرئعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٤) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

منطقة تموينية واحدة . وكان من أثر هذا كله أن توسعت الصناعة التي كانت قائمة من قبل ، كما ظهرت صناعات أخرى جديدة . وما أن انتهت الحرب وعادت التجارة النولية إلى مجاريها حتى بدأت من جديد المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية الأمر الذي ترتب عليه اختفاء بعض الصناعات الناشئة ، كما كان على الصناعات الوليدة أن تعيد النظر في موقفها على أساس الوضع الجديد . وجدير بالذكر أن عودة السلام لم يفقد الصناعة الوطنية المكاسب التي حصلت عليها بسبب الحرب ، بل احتفظت الصناعة المصرية بهذه المكاسب وثبتت أقدامها ، وعمل أصحابها في سبيل ذلك على استيراد المواد الخام اللازمة ، وتجديد آلاتهم ومعداتهم التي كانت الحرب قد أنهكتها ، كما عملوا على توسيع منشآتهم بإضافة وحدات جديدة ، واجتذبت الصناعة إليها طبقات جديدة من الرأسمالية المصرية والأجنبية (١) .

لقد تضافرت النتائج التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية مع ظروف الإستقلال الوطني في نمو القطاع الصناعي والتجاري على حساب قطاع الزراعة . ففي العقد الممتد من ١٩٢٧ - ١٩٣٧ كانت الأيدي العاملة في مصر تزيد بمعدل ٥٠ ألف شخص سنويا منهم ٤٠ ألف شخص في الزراعة و ٧ آلاف في الصناعة ، وأيضا في التجارة والنقل والمهن ، أي بنسبة ٨٢ : ١٣ : ٤ ٪ على التوالي . وفي العقد التالي ارتفعت النسب لتصبح ٢١ : ٢٠ : ٤٥ ٪ . فقد بلغ معدل الزيادة السنوية للأيدي العاملة حوالي ٩٠ ألف شخص منهم ١٩ ألف شخص في الزراعة و ١٨ ألف شخص في الصناعة ، وحوالي ٤١ ألف شخص في التجارة . وبالنظر إلى عدد المنشآت الصناعية نجدها ارتفعت من ٧٠٣٠٠ منشأة في عام ١٩٢٧ إلى ٩٢٠٠٠ منشأة في عام ١٩٣٧ ، وفي نهاية عام ١٩٤٤ بلغ عدد المنشآت الصناعية حوالي ١٢٩٢٠٠ منشأة كان منهم حوالي ٢٢٢٢٠ مصنعا يعملون بالإنتاج ، والباقي يتولى الإصلاح والصيانة (٢) .

وكما قلنا قبل قليل أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة الدفعة الكبيرة للصناعة المصرية ، وذلك لسببين : الأول يتعلق بصعوبة التجارة والاستيراد التي أدت إلى خلق سوق محلية للصناعة المصرية تتمتع بحماية طبيعية ، أما السبب الأخير فيتمحور في طلب قوات الحلفاء لكثير من السلع . وبانتهاء الحرب كانت الصناعة المحلية قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي لأسواقها في عدد من السلع (السجائر والخمور والسكر والمصنوعات الجلدية والكبريت) . وما

(١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ . وأيضا : نابرووروشوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٤٨ ، العدد ٣ ، ص ١٣٨ . وأيضا : عبد العظيم رمضان ،

المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

أن انتهت الحرب حتى أعيدت الصناعة المصرية أمام المنافسة العالمية مرة أخرى ، الأمر الذي أدى فى عام ١٩٤٩ إلى انخفاض المبيعات وتراكم المخزون وتعطيل كثير من الوحدات الانتاجية ، ولكن ما لبث أن تغير الوضع بزيادة التعريفات الجمركية وقيود الاستيراد لحماية الصناعة المحلية والانتعاش الذى صاحب الحرب الكورية (١) .

وبالنظر إلى تطور الإنتاج الصناعى فى مصر ، يتضح لنا من الجدول رقم (١) مدى التقدم الذى حدث للصناعة فى هذه الأونة فالجدول يوضح مدى التقدم الذى طرأ على وتائر النمو الصناعى ، وكيف أنها تزيد كثيرا على نمو السكان . فلقد زادت معدلات الإنتاج فى قطاع المنسوجات بمعدل سبعة أضعاف تقريبا ، وتضاعف إنتاج المواد الغذائية المحفوظة والسكر المكرر والأرز والجمعة والأسمنت . أما انتاج الصابون فقد ازداد بنسبة ٢٠ ٪ فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد السكان بنسبة ١٦ ٪ فقط . والواقع أن ذلك يرجع إلى أن الحرب العالمية الثانية هيأت المناخ لإيجاد مثل هذه الصناعات ، فضلا عن مجازفة الرأسمالية المحلية بزج أموالهم فى ميدان الصناعة .

أما بالنسبة للعمال فى الصناعة ، فإنه إذا كان الإنتاج الصناعى قد ازداد بنسبة ٣٧ ٪ بين سنتى ٣٩ - ١٩٤٥ ، فإن الإنتاج الصناعى بالنسبة للفرد لم يرتفع إلا بنسبة تقل عن ٤ ٪ فى السنة الواحدة من سنوات الحرب ، كما أن هذا التطور كان على النقيض من الحقبة السابقة فيما يتصل بالعمال . وفى الجدول رقم (٢) يتضح أن ثمة زيادة ملحوظة فى أعداد العاملين فى صناعة النسيج والمواد الغذائية . لقد ارتفعت نسب العمال نتيجة أوضاع الطلب غير العادية فى سنوات الحرب ، وخلق وضعها منافسا لألوف المنتجين الصغار من البقاء والازدهار ، بالإضافة إلى مزاحمة كبار المنتجين وتوسيعهم للإنتاج . فعلى الرغم من أن المواد الغذائية قد حققت حوالى ١٤٢ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، إلا أنها فى عام ١٩٣٧ قد حققت حوالى ٣٢٥ ألف عامل . وفى عام ١٩٤٧ حققت حوالى ٥٩٩ ألف عامل من مجموع عدد العمال فى السنوات المختلفة الذى كان على التوالي فى السنوات المذكورة : ٨٤٢ ألف عامل ، ١٣٩٦ ألف عامل ، ٢٧٧٧ ألف عامل ، إلا أنها حققت نسب متدنية مقارنة بصناعات أخرى .

لقد احتلت صناعة المنسوجات مكانة متقدمة إذ حققت حوالى ٢١٢ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٣٧ أى بعد عقد كامل حققت العمال زيادة تقدر بحوالى ١٩٢ ألف عامل أى أنها أصبحت حوالى ١٣٤٢ ألف عامل ، لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات

(١) محمد الجوهري ومحمود عودة ، السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ . وأيضا : عمرو محي

الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع ، ص ١٨١ .

جدول رقم (١) يوضح المؤثرات الإحصائية للإنتاج الصناعي في مصر

٢٠ - ١٩٥٠ (٥)

١٩٥٠	١٩٤٠	١٩٣٠	١٩٢٠	المنتجات
				١ - المنسوجات :
١٤٠٠	٨٦٨	١٧٧	٥٥	القطن لتشغيل المغازل المحلية بالآلف قنطار .
٥٢	٢٥	٣	-	الغزولات القطنية والخيوط بالآلف طن .
-	٥٩	٢٠	٩	المنسوجات القطنية ألبا بملايين الياردات المربعة .
٢٤٩	١٣٨	-	-	المنسوجات القطنية بملايين الأمتار المربعة .
				٢ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :
٢٨٧	٢٢٤	١٠٩	٧٩	- السكر بالآلف طن
٨٧	٥٠	-	-	- زيت القطن بالآلف طن
٨٤٢	٤٧٠	٢٤٤	-	- الأرز بالآلف طن
١٢	١٦	٧	-	- الجعة بملايين اللترات
٩٨٠٠	٦٠٠٠	-	-	- السجائر بالملايين
				٣ - المواد الكيماوية :
٦٥	٤٥	٢٨	-	- الصابون بالآلف الأطنان
٢٣	٨	-	-	- حامض الكبريتيك بالآلف الأطنان
٢١	٧	-	-	- الورق بالآلف الأطنان
١٣	٥	-	-	- التحويل بملايين اللترات
				٤ - مواد البناء :
٩٩٤	٣٧٠	١٩٠	٢٤	- الأسمت بالآلف الأطنان
				٥ - المعادن والطاقة :
٢٣٢٤	٩٣٨	٢٨٧	-	- البترول بالآلف الأطنان
٤٤٩	٢٨١	٣١٣	-	- الكهرباء بملايين الكيلومترات
٤٧٢٨	٢٠٥٩	-	-	- الاستهلاك التجارى للطاقة بالفحم بملايين الأطنان

(*) المصدر : لجنة التخطيط القومى ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٥٨ ، باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٢١ - ٢٢ .

عامل أى أنها أصبحت حوالى ١٣٤ر٤ ألف عامل . لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات الاحتلال فى مصر ، واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء ، أثرا متعاظما فى توطيد صناعات كادت أن تقلس قبل الحرب . والدليل على ذلك أن رؤوس الأموال المستخدمة فى جميع الشركات المساهمة الصناعية فيها والتجارية ازدادت من ٨٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ . وإذا كانت قد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، فإننا نخلص مما سبق أن التركيب الصناعى فى مصر بدأ فى التغير ، فبعد أن كان نوعا من الورش الصغيرة ، أضحت الجزء الأكبر من الإنتاج يأتى من المصانع الآلية . وتحديدا أن حوالى ٨٥ ٪ من العمال كانت تحويهم حوالى ٥٨٣ مصنعا ، وأن حوالى ثلث العمال الصناعيين مركزين فقط فى حوالى ٦٤ مصنعا فقط (١) .

وطبقا لإحصاء عام ١٩٤٤ تدلنا البيانات على أن هذه الفترة شهدت وجود ٢٢٢٢٠ مصنعا منهم ٦٣ ٪ تستخدم أقل من خمس عمال ، وأن ٨٥ ٪ تستخدم أقل من ١٠ عمال ، بينما ١٣ر٢ ٪ تستخدم ١٠٠ عامل فلكثر . وفى إحصاء ١٩٤٧ نجد أن ثمة زيادة فى عدد الوحدات الصغيرة ونقصا فى نسبة عدد المصانع الكبيرة ، بينما بلغت نسبة عدد المصانع التى تستخدم أقل من خمس عمال ٦٧ر٧ ٪ ، ومن يستخدم أقل من ١٠ عمال حوالى ٨٧ ٪ ، وبلغت عدد المصانع التى تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل حوالى ١ر١ ٪ . من ذلك يتضح مدى التفوق العدى للمصانع ذات الحجم الصغير . وبالنظر إلى إحصاء ١٩٤٧ نظرة فاحصة يتضح أن آثار الحرب ما زالت فيه واضحة ، ودلالة ذلك ما شهدت الصناعة من توسعات ، ففى هذا التعداد إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ثلاثة عشر ألف وحدة ، كان معظمها كما ذكرنا قبل قليل من الوحدات الصغيرة التى تضم عدد محدود من العمال . إن الصناعة الصغيرة (أقل من عشرة عمال) كانت تقسم نحو $\frac{1}{3}$ القيمة المضافة . فى حين قنمت المصانع الكبيرة (أكثر من عشرة عمال) باقى القيمة المضافة . وإذا كان يفهم من الطرح السابق أن إحصاء عام ١٩٤٧ أوضح أن نصيب الصناعة الكبيرة لم يصبه أى تغير ، فإن توضيح ذلك يتطلب إلقاء نظرة مدققة على البيانات التى أتى بها هذا الإحصاء . ويتضح أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات فى عام ١٩٤٧ قد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات أو فى رأس المال أو من حيث عدد العاملين . لقد بلغ عدد المؤسسات حوالى ٦٢٦٠ مؤسسة ، ورأس المال يبلغ حوالى ١٤٨٤٦ جنيه ، أما عدد العمال

(١) ياتريك لوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

جدول رقم (٢) يوضح أعداد العمال في الصناعات الإنتاجية (*)
بالآلاف

الصناعات	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٢
المواد الغذائية	١٤٣	٣٢٥	٥٩٩	٤٩٦
الخمور والتبغ .	٩١	١٠٣	١٣١	١٤٦
المنسوجات .	٢١٣	٤٠٥	١٣٤٤	١١٦١
الملابس والأحذية .	٤٧	٩٦	٣٣	٦١
الأخشاب ومنتجاتها .	٩٢	٤٢	٣٨	٧٥
الورق ومنتجاتها .	٦	٢٥	٤٥	٥٣
الطباعة والنشر .	٥٢	٦٩	٤٥	٧٥
الجلود ومنتجاتها .	١٥	١٤	٢٧	٢١
منتجات البلاستيك .	-	-	١	١
المواد الكيماوية .	٢٩	٦٤	١٥٨	١١٢
البتروول ومنتجاتها .	-	٢	٣٦	٤٣
المنتجات المعدنية .	٤٥	٧٧	١٣	١٤٣
المعادن ومنتجاتها .	١٠٥	١١٥	١٣٥	١١٤
معدات النقل .	-	-	٢٣	١٤
أخرى	٤	٥٩	١١	٢٦
المجموع	٨٤٢	١٣٩٦	٢٧٧٧	٢٥٥

(*) المصدر : الإحصاءات السنوية لعامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ .

إحصاءات الإنتاج الصناعي لعامي ١٩٤٧ ، ١٩٥٢ .

فكانوا حوالي ٨٨١٥٧ عامل ، إنما المرتبة الأولى فكانت من نصيب صناعة المنسوجات التي بلغ عدد مؤسساتها الصناعية حوالي ١٢٤٠٠ مؤسسة ، ورأس مال قدره ١٢٦٤٤ جنيه . أما عدد العمال فقد بلغوا حوالي ١٤٤٦٥٤ عامل (١) .

(١) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، ص ٦٥ .

أما مجموع الفروع الصناعية فقد بلغت من حيث المؤسسات حوالي ١٦٧٤٣ مؤسسة برأسمال قدره ٦٩٩٠٨ جنيه ، وبلغ عدد العمال فيها ٣٦٧٣٣٦ عامل . وجزير بالتبيان أن هذه الفترة شهدت تعاظما في نمو المؤسسات الصناعية الصغيرة (الورش) . ففي عام ١٩٤٨ كان ٩٢ ٪ من العمال الصناعيين يعملون في ورش عدد عمالها خمسة عمال ، وأن ٨٠ ٪ من هذه الورش بلغ استثمارها ١٠٠ جنيه استرليني . لقد شهدت هذه الحقبة أيضا عددا من عامل . أما المرتبة الأولى فكانت من نصيب المؤسسات الضخمة التي والت الصناعات الكبيرة اهتمامها ، وقد قدر لحجم العمال في هذه المؤسسات بنحو ٢٧٨ ألف عامل (١) .

والحقيقة أنه إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد خلفت دافعا قويا للنمو الصناعي بمصر ، يتعادل مع ما خلفته الحرب العالمية الأولى من حافز ، إلا أنه غداة هذه الحرب قد سحب من الصناعة المصرية كل الامتيازات والحماية لتدخل مرة أخرى في حلبة المنافسة مع الواردات الأجنبية . بينما وقعت زيادة في المعدل السنوي للإنتاج الصناعي في عام ١٩٤٥ بلغ ٨٧ ٪ ، وفي عام ١٩٤٧ أصبح ١٩٨ ٪ ، وفي عام ١٩٤٩ بلغ زيادة قدرها ١١٥ ٪ ، إلا أنه في العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ انحدر محققا على التوالي نسبة مقدارها ٥٦ ٪ ، ٠٨ ٪ . فإذا كان ما سبق هو إسهام الصناعة في الإنتاج المحلي ، فإنه بالنظر إلى الإنتاج الصناعي من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥١ يتضح أن هناك زيادة محققة في المعدل السنوي من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٩ بلغت ٨٦ ٪ . ولكن هذا المعدل ما لبث أن هبط في العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ شأنه في ذلك شأن أسهاماته في الإنتاج الصناعي (١) .

لقد سجل الإنتاج الصناعي زيادة ملحوظة بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، فكانت نسب الزيادة أرقاما قياسية لفترة ما بعد الحرب . وبرغم هذا التطور الذي أصاب الهيكل الصناعي ، إلا أنه بعد عام ١٩٤٩ كان يتسم بالبطء والجمود . إن الإنجاز السنوي نسبيا للصناعة في هذه الفترة يعد انعكاسا لانتهاء مرحلة من النمو الصناعي في مصر ، حيث كانت المشروعات المحلية ولدة حقبتين مدعومة بالتعريف الجمركية وأوضاع الحرب ومنشغلة كل الانشغال في سد المتطلبات الجماهيرية للسلع الاستهلاكية المستوردة . وتعتبر الصناعات التي تمت بسرعة هي تلك التي أحيت البلاد بمقوماتها الأساسية نسبيا ، ولا سيما في شكل مواد زراعية أولية مثل : القطن والمواد الغذائية ، أو في شكل مواد معدنية لازمة لتصنيع الملح أو الصودا أو الأسمت . كما أن الرأسمالية المصرية اهتمت بإنتاج السلع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا يتطلب

(٢) الان منتجوى ، التصنيع في الدول النامية المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

إنتاجها تعقيداً في أساليبها . لذا نجد أن البنية الصناعية في مصر في عام ١٩٥٠ اتسمت بطغيان السلع الاستهلاكية البسيطة (٢) .

ويعتبر عام ١٩٥٠ عام اكتمال الاستعاضة عن الواردات من السلع الاستهلاكية البسيطة بالسلع المحلية . وجدير بالذكر أن تحقيق معدلات عالية من الإنتاج في المواد الغذائية والنسيج لم يأت بعد عام ١٩٥٠ إلا عن طريقين : الأول تسارع الزيادة في الطلب على السلع المصنوعة في الأسواق العالمية من التحسن الذي طرأ على الصناعة المصرية ، أما الطريق الآخر فيتلخص في تأمين التصدير . ولما كانت الصناعة لا تؤلف إلا قطاعاً صغيراً في اقتصاد البلاد ، فإن الآثار المضاعفة للاستثمارات الصناعية على مجمل الطلب على السلع ظلت تافهة وضئيلة وطلب الأسواق الكبرى محصورة في المناطق الريفية .

وإذا كانت الصناعة في مصر قد شهدت انتعاشاً واضحاً في فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في فترة الحرب الكورية ، فإن الفترة بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ لم تات بمعدلات نمو عالية ، كما أنها واجهت متاعب كثيرة ، الأمر الذي يعنى وفقاً لنشرة اتحاد الصناعات المصرية أن هذه الفترة كانت بمثابة عهد أزمات ، إذ أوجدت فائضاً في القدرة الشرائية وتناقص في الأرباح والبطالة في جميع المناشط الصناعية وخاصة في صناعة النسيج . والواقع أن ما أصاب الصناعة في هذه الفترة يرجع إلى عدة أسباب نجمها في : نقص كفاية العمالة المدربة والمتخصصة ، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، والهبوط في إنتاج قوة العمل ، والنقص في رؤوس الأموال ، وصعوبة استخدام الأرصدة الاسترلينية في شراء الآلات من الخارج ، وامتناع الناس عن الاستثمار في الصناعة ، والصورة التقليدية للاستثمار سواء في الأرض أو في العقارات ، والمزاحمة الأجنبية للصناعة المحلية ومناقستها . كل ذلك في جانب وتقاوس الحكومة عن تحسين الأسس الاقتصادية في جانب آخر . لقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في تدهور حال الصناعة في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ (١) .

وإذا كان إنجاز الصناعة في مصر عشية يوليو ١٩٥٢، سيئاً نسبياً ، فإن ذلك لم يكن أمراً عارضاً ، بل كان رد فعل لانتهاؤ مرحلة في تصنيع مصر استندت على تدعيم التعريفية الجمركية ، فضلاً عن الانشغال في سد حاجات الجماهير من السلع الاستهلاكية . ومن الأهمية

(١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

يمكن أن نشير هنا إلى أن مصر حققت في هذه الفترة بنية صناعية امتلكتها الصناعات الاستهلاكية البسيطة ، ومن المفارقات في هذه الفترة أن كل العوامل التي لعبت دورا هاما في تشجيع النمو الصناعي في مصر (قوى السوق العالمية) ، وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية ، والتنافس بين القوى الامبريالية ، والتعريف الجمركية ، هي نفسها التي عملت على تقويض وإبطاء وتأثرالنمو الصناعي . إن العملية التي بمقتضاها تحول المجتمع المصرى من اقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتى إلى جزء منخرط في السوق العالمى يعتمد على محصول واحد (القطن) ، تعد عملية هامة لفهم القوى الاجتماعية التي ساهمت في قيام الهياكل الصناعية .

وإذا كانت الأدبيات السوسيوولوجية توضح أن منهج الاستعاضة عن الواردات دائما ما يعمل على إضعاف الطبقات التقليدية (كبار ملاك الأرض وكبار المصدرين) وتتيح الفرصة لمشاركة الطبقة الوسطى والدنيا في عمليات صنع القرار، فإن وضع مصر له خصوصيته ، حيث أن هذه السياسة عملت على تدعيم الطبقات التقليدية أكثر فاكتر ، في مقابل أن ظلت الطبقات الأخرى هامشية ومتمدنية . إن منهج الاستعاضة عن الواردات لم يدعم أو تخلق طبقات جديدة ، بل كرس العلاقات الطبقيّة القائمة (وهذا ما سنوضحه في الباب الثالث) ، فبدلا من أن تقدم الصناعة طبقات جديدة ، أو تساند طبقات أخرى ، فإنها وقفت بجانب الطبقات الاجتماعية التي تشكل حجر الزاوية للمجتمع التقليدى . إن النمو الصناعي من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات لم يغير كثيرا من أوضاع الطبقات الكادحة البروليتاريا والفلاحين . فعلى الرغم من مساهمة الصناعة في إضافة قطاع كبير منهم ، إلا أن مساهمتهم السياسية كانت ضعيفة ، أضف إلى ذلك أن الصناعة لم تسهم في إيجاد طبقة رأسمالية صناعية (وطنية) مستقلة ذات جنور اجتماعية أو قاعدة سياسية تعمل على اعطاء المجتمع نورا صناعيا متزايدا بدلا من الاكتفاء بالنور الهامشى كمورد للمواد الخام .

وفي ختام هذا الفصل يجدر القول أنه على الرغم من تمتع مصر بالاستقلال الرسمى ، إلا أنها كانت تعتبر نولة شبه مستقلة يسيطر عليها الجناح الزراعى الصناعى من البرجوازية المصرية ذات الصلة الوثيقة بمثلتها الأجنبية بتأييد من القصر . أن البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى كانت بنية تجمع بين النقيض وضده ، فكانت بنية شبه رأسمالية

(١) راجع في ذلك :

- مقدمات الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعامى ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٥١ ، ص ٢٥٠ .

متخلفة ، يحكمها الاستعمار ويسودها نمط زراعى يجمع بين الرأسمالية الزراعية وشبه الإقطاعية فى أن واحد . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن هذا الخلط لم يقف عند حدود البنية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل امتد إلى الدوائر السياسية أيضا ، تلك التى نجمت عنها حركة يوليو ١٩٥٢ ، التى حاولت ترتيب البيت من الداخل وحاولت إقامة نهضة صناعية أخرى ، وهذا هو محور حديث الفصل القادم .